# مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة بين مساعي الاستمرار وضرورة التغيير.

# The principles of Algerian foreign policy in a turbulent regional environment between the efforts for continuity and the necessity for change.

عبد الغني عجيني. ط. دكتوراه. (*)
جامعة الجزائر (3) - الجزائر
Abdelghani.adjini@yahoo.fr

سفيان صخري. أستاذ التعليم العالي
جامعة الجزائر (3) - الجزائر
Sofiane.Sekhri@aol.co.uk

| تاريخ الارسال: 2024/12/16 | تاريخ القبول: 2025/04/10 | تاريخ النشر: 2025/06/03 |
|---|---|---|

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على أهم المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية وتبيان مدى نجاعتها والدور الذي لعبته في البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر التي أفرزت العديد من التحديات الناجمة عن الأزمات في كل من ليبيا، والأزمة في شمال مالي، ومدى انعكاس تلك التهديدات على هذه المبادئ والتوجهات العامة لصانع القرار الجزائري، كما سعت هذه الورقة إلى توضيح مساعي الاستمرار في بعض المبادئ والثبات عليها، على غرار مبدأ الحياد ومبدأ عدم التدخل، وتوضيح ضرورات التغيير التي فرضتها البيئة الإقليمية المحيطة.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة انتهاج سياسة خارجية فعالة تتماشى والتحولات الجديدة، وإلى ضرورة مراجعة تلك المبادئ وتكييفها مع المستجدات الحالية.

**الكلمات المفتاحية:** المبادئ، السياسة الخارجية الجزائرية، البيئة الإقليمية المضطربة، الاستمرار، التغيير.

***المؤلف المرسل :** عبد الغني عجيني.

**Abstract:**

This research paper aims to identify the most important principles established in Algerian foreign policy and to demonstrate the extent of its effectiveness and the role it played in the regional environment surrounding Algeria, which produced many challenges resulting from the crises in Libya and northern Mali, and the extent to which these threats were reflected in these principles and the general orientations of the Algerian decision-maker. This paper also sought to clarify the efforts to continue and adhere to some principles, such as the principle of neutrality and the principle of non-interference, and to clarify the necessities of change imposed by the surrounding regional environment.

The study concluded the necessity of adopting an effective foreign policy in line with the new transformations, and the necessity of reviewing these principles and adapting them to current developments.

**Keywords**: Principles, Algerian foreign Policy, the turbulent regional environment, continuity, change.

**مقدمة:**

أرسى صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال سياسة خارجية مستندة إلى مجموعة من المبادئ قائمة على حماية الاستقلال الوطني، وتشجع على حل النزاعات سلميا وترفض استخدام القوة، وتدعم تقرير المصير للشعوب، وتعزز التعاون بين الدول المجاورة، وتتجنب التدخل في شؤون الآخرين، وقد استطاعت المحافظة عليها لعقود طويلة من الزمن رغم التطورات التي حصلت في البيئتين الإقليمية والدولية، غير أنه وفي السنوات الأخيرة شهدت البيئة الإقليمية للجزائر في دوائر محيطها (المغاربي والافريقي) العديد من التغيرات والتحولات الجذرية والسريعة انعكست بالسلب على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وعلى أمنها القومي، خاصة بعد التغيرات العميقة التي أفرزتها التحولات الجيوسياسية في المنطقة من خلال انفجار الأزمة الليبية وما شهدته من انقسامات، والفشل الدولاتي الذي

تعاني منه مالي التي عرفت انهيارا في مؤسساتها السياسية والاضطرابات العرقية الداعية للانفصال في شمالها.

هذه التغيرات الإقليمية كان لها انعكاسات على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وعلى تقاليد دبلوماسيتها، الأمر الذي استدعى ضرورة تكوين رؤية جديدة وضرورة مراجعة أهم المبادئ وإعادة تكييفها مع المستجدات الحالية، تستجيب للتطلعات والتحديات الجديدة الواردة في البيئة الإقليمية للجزائر، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى نجاعة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائر محيطها الإقليمي في ظل الظروف والمستجدات الإقليمية المتغيرة؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل تداعيات الأزمات الإقليمية على أمن الجزائر وانعكاساتها على مبادئها؟
- ما مدى استقرار الجزائر على مواقفها تجاه محيطها المغاربي والافريقي وثباتها تجاه مبادئها في هذه الدوائر؟
- هل من شأن التطورات والمستجدات المتنامية في البيئة الإقليمية للجزائر أن تدفع بها إلى مراجعة مبادئها الراسخة في السياسة الخارجية؟

وقد سلكنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعطاء صورة عن السياق الإقليمي المضطرب للجزائر ومدى انعكاساته على المبادئ المنتهجة في السياسة الخارجية الجزائرية.

وللإجابة عن الإشكالية وجملة الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثاني: مستجدات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على مبادئ السياسة الخارجية.

المحور الثالث: مساعي الاستمرار وضرورات التغيير في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

## المحور الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

ساهمت العديد من المعطيات في تبني الجزائر لمجموعة من المبادئ في سياستها الخارجية والتي تتمثل أساسا في موقعها الجغرافي الهام، وإرثها التاريخي والثورة التحريرية التي كان لها دور كبير في تحديد توجهات الجزائر في المجال الخارجي.[1] بحيث نصت مواثيق الثورة الجزائرية من إعلان نوفمبر 1954م، إلى ميثاق الصومام أوت 1956م وميثاق طرابلس في جوان 1962م على المبادئ الخارجية للجزائر المستقلة والتي تدور في مجملها حول فكرة مركزية وجوهرية تتمثل في كيفية تحقيق الاستقلال الوطني وتجسيده.[2]

وبعد الاستقلال كانت السياسة الخارجية الجزائرية مستقرة بسبب الإجماع الوطني على القضايا الخارجية.[3] ومن أهم المبادئ التي وجهت تحركات الجزائر الخارجية منذ الاستقلال نجد:

**01- حماية الاستقلال الوطني:**

يعتبر مبدأ حماية الاستقلال الوطني أهم مبدأ يحكم ويوجه سلوك الجزائر الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي، ويتجسد هذا المبدأ من خلال الدفاع عن السيادة الكاملة والوحدة التامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث نصت المادة 91 من الدستور الجزائري لعام 1976م على أنه:« لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني».[4] وعليه فإن حماية استقلال الجزائر الوطني يستلزم اتخاذ قراراتها الخارجية بعيدا عن أي ضغط أو إكراه خارجي، ولذلك حددت مهمة جيشها الشعبي الوطني في حماية سلامة إقليمها الترابي، والدفاع عن وحدتها الوطنية، ورفض اللجوء إلى الحرب في علاقاتها الخارجية ودعوتها إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتنمية علاقات الصداقة والتعاون المثمر بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المشتركة.[5]

كما أكدت الجزائر على هذا المبدأ من خلال معارك دبلوماسية مستمرة في المحافل الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيادة الكاملة على الموارد الطبيعية والدعم غير المشروط للدول المكافحة، مع الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد.[6] وتعتقد الجزائر أن الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار هو دعم لمبادئ ثورتها وترى أن تحديد هذه الحدود أمر ضروري لتعزيز حسن الجوار وحل النزاعات.[7] وعلى هذا الأساس حددت الجزائر حدودها مع الدول المجاورة من خلال اتفاقيات ثنائية بعد مفاوضات، مؤكدة على ضرورة احترام القانون الدولي من أجل الاستقرار الإقليمي. ومن أبرز الاتفاقيات التي أبرمتها مع تونس ومالي والنيجر والمغرب وموريتانيا بين عامي 1972 و1983.[8]

**02- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:**

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.[9] وقد لجأت المنظمات الدولية المتخصصة إلى إيجاد أساليب ومعالجات للنزاعات الدولية كما نصت عليها المواثيق الدولية، والتي استندت أغلبها إلى الحلول السلمية كبدائل للحروب التقليدية التي عاشها المجتمع الدولي، وخاصة بعد

تجارب الحرب العالمية الأولى والثانية، وذلك لتجنب استخدام القوة العسكرية.[10] ولا يتحقق احترام سيادة واستقلال الدول المجاورة إلا بوجود ركيزتين تضمنان تحقيقه، الركيزة الأولى هي الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، والضمانة الثانية هي الاعتراف بحسن الجوار.[11]

وقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بإشكالية الحدود، وإيصال الأطراف إلى تسوية سلمية.[12] كلل معظمها بالنجاح، على غرار الوساطة الجزائرية بين العراق وإيران في قضية الخلاف الحدودي بينهما، والتي توجت بالتوقيع على اتفاق الجزائر سنة 1975م، وكذلك التوسط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لحل قضية الرهائن الأمريكيين سنة 1980م، وعملت على حل النزاع المسلح بين إيران والعراق بين سنتي 1980م و 1982م، التوسط بين إثيوبيا وإرتيريا وتم توقيع اتفاق سلام بين البلدين في الجزائر العاصمة عام 2000م، كما أدارت الجزائر عدة عمليات وساطة في دولة مالي كان آخرها إبرام اتفاق السلم والمصالحة في مالي في الجزائر العاصمة سنة 2015م، بالإضافة إلى إطلاق مهمة مساعي حميدة بين مصر والسودان واثيوبيا في خلافهم حول سد النهضة في السنوات الأخيرة.[13]

**03- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:**

ان مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يشكل حجر الزاوية في الحياة الدولية المعاصرة، وهذا الحق يشكل أداة قانونية للشعوب المستعمرة لتحقيق الاستقلال والحرية والسيادة.[14] ويتعين على كل دولة أن تحترم حق الشعوب والأمم في تقرير المصير والاستقلال، بعيداً عن الضغوط الخارجية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.[15]

وتستمد الجزائر هذا المبدأ من نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على استقلالها وحق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، ولذلك أصبحت البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر.[16] ويظهر تشبث الجزائر بهذا المبدأ من خلال موقفها الثابت والداعم والمساند لحركات التحرر في إفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية.[17] بحيث لعبت الجزائر دورا بارزا في تحرير العديد من المستعمرات البرتغالية وذلك من خلال فتح أبوابها للعديد من المقاتلين وتلقينهم تدريبا عسكريا بالجزائر منهم مقاتلين من الرأس الأخضر، أنغولا، الموزمبيق، وفتح العديد من المكاتب لحركات التحرر الوطنية على غرار الحزب الافريقي من اجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيق، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا.[18] وتعد المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

فضاء مكَّن الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بتدعيم حركات التحرر الافريقية لتدويل قضاياها العادلة واستصدار لوائح نددت من خلالها بالاستعمار.[19]

**04- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:**

يقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشتمل كذلك على إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض.[20] وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة.[21] وكان أبرز مظاهر هذا التعاون بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة على غرار انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا الجماهيرية الليبية عبر تونس."[22] أما في الميدان الصناعي فقد تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين.[23]

**05- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:**

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدءا من مبادئ القانون الدولي وأحد المبادئ التي تضمنها الميثاق المؤسس لهيئة الأمم المتحدة[24]، بحيث نصت المادة 7/2 من هذا الميثاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[25] ويقضي هذا المبدأ بامتناع أي دولة عن التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يجعله أحد الضمانات الأساسية لاحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول[26]، والاحترام المتبادل للأقاليم المتجاورة وأحد أهم المبادئ المؤسسة لعلاقات حسن الجوار[27]، وقد تبنت العديد من المنظمات الاقليمية هذا المبدأ مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.[28]

وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ في مواقفها وسلوكاتها الخارجية إزاء الأزمات التي يعرفها محيطها الإقليمي سواء المغاربي أو الإفريقي، وقد حرصت على تطبيقه هذا انطلاقا من إيمانها العميق بأن الالتزام به من شأنه أن يؤدي إلى فرض الاحترام المتبادل بين الدول المتجاورة،

وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار التي تشكل أساسا لحفظ السلم على جميع المستويات وخاصة على المستوى الاقليمي.[29] ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا بوجود دعائم ضامنة لتحقيقه كالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة، بالإضافة إلى ضمانة الاعتراف بالدول المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء، وتهديد كيان الدولة المعترف بها، ودون ذلك لا يمكن الحديث عن قيام علاقات حسن الجوار. [30]

**المحور الثاني: مستجدات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على مبادئ السياسة الخارجية.**

تشكل البيئة الإقليمية للجزائر فضاءا جيو سياسيا بالغ الأهمية والحساسية للسلوك السياسي الخارجي الجزائري، حيث يتميز النظام الاقليمي بظهور أنماط من التفاعل الصراعي بين وحداته وداخلها، وتزايد تدخل القوى الكبرى، مما خلق حالة من الضياع والتشتت على مستوى موازين القوى والفاعلين الرئيسيين داخل هذا النظام الاقليمي، وهو ما انعكس بصورة أو بأخرى على السياسة الخارجية الجزائرية التي وجدت نفسها مضطرة للتواجد بشكل مستمر وفعال مع جميع المتغيرات الجديدة سواء بالاندماج فيها ومسايرتها أو حلحلتها بالطرق التي تتوافق ومبادئها.

وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى التحولات الاقليمية السائدة في الدائرة المغاربية في بعدها الإفريقي من خلال التركيز على (الأزمة الليبية والنزاع في شمال مالي) فالترابط بين الدائرتين المغاربية والساحلية فرض نفسه تماما على العلاقة التفاعلية بينهما، بحكم الاضطرابات في المغرب العربي والساحل والتي أعادت توجهات السياسة الخارجية الجزائرية إلى بعدها القاري أو البري (الحدود البرية شرقا مع ليبيا والحدود البرية والحدود الجنوبية مع شمال مالي)، وما تعرفه هذه الحدود من تحولات ومن تدهور لأوضاع المنطقة وبروز مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة والمتمثلة في (الهجمات الارهابية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة،...). ومدى انعكاسات كل هذه التحولات على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، إذ أعطت الجزائر أولوية بالغة لهذه القضايا وأصبحت ضمن انشغالاتها أمنيا ودبلوماسيا.

**01- الأزمة الليبية:**

بعد سقوط النظامين المصري والتونسي، بدأت احتجاجات في ليبيا في منتصف فبراير 2011 من مدينة بنغازي تطالب بإسقاط نظام القذافي، مما أدى إلى موجة من العنف والفوضى. وتحولت ليبيا إلى أزمة أمنية مع ظهور جماعات مسلحة تدّعي الحفاظ على الأمن،

وتحولت بعض هذه الجماعات إلى مجموعات جهوية أو ذات توجهات إيديولوجية لفرض السلطة أو الحصول على المال..[31]

هذا الوضع المتردي في ليبيا سمح لمجلس الأمن باستصدار قرار رقم 1973 في 17 مارس 2011 من أجل حماية المدنيين في ليبيا، وخوَّلَ لحلف الناتو بالتدخل عسكريا ضد نظام القذافي إلى جانب تسليح الثوار[32]، وفرض الحضر الجوي.[33] بعدها عرفت ليبيا الكثير من العنف المسلح وانقساما كبيرا بالمجتمع أدى إلى إسقاط القذافي ودخول البلاد في أزمة سياسية وعسكرية ميزها ظهور جيش بقيادة اللواء المتقاعد "حفتر" وظهور حكومتين إحداهما في طرابلس والأخرى في طبرق كل واحدة مدعومة بقوات مسلحة، .[34]

في هذا السياق كان للمرحلة التي تلت سقوط نظام القذافي في ليبيا وما أفرزته من تحديات الأثر العميق على الأمن الإقليمي وبالأخص على الأمن الجزائري، نتيجة الهشاشة الأمنية التي عرفتها ليبيا والانفلات الأمني الذي ميزه الانتشار الكثيف للميليشيات المسلحة ذاتية القيادة المنفردة وتحول ليبيا إلى سوق كبير للسلاح وملاذ للجماعات الارهابية والجريمة المنظمة، وانتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وتنظيم الدولة (داعش)، والحضور اللافت لظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تحولت ليبيا إلى نقطة مهمة في خطوط المهاجرين وجماعات تهريب البشر، بحيث بلغ إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الأمم المتحدة في ليبيا ما يقارب 42559 إلى غاية 01 جوان 2023، وما يقارب 134787 بحسب ما قدمته المفوضية السياسية لشؤون اللاجئين.[35]

- **انعكاسات الأزمة الليبية على مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية.**

التزمت الجزائر الحياد أثناء الثورة الليبية ضد نظام القذافي، رغم الاتهامات الموجهة لها بمساندة النظام السباق، إلى غاية الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، بحيث عملت جاهدة على البحث عن الحلول السياسية بين الفرقاء السياسيين في أعقاب النزاع الذي حدث بين مختلف المكونات السياسية في ليبيا، وحاولت الوقوف أمام صعود الجهاديين والإسلاميين للحكم، ووقفت في وجه كل التدخلات الأجنبية، وساعدت في بناء قدرات ليبيا لمراقبة حدودها، وبهذا فقد أعلنت الجزائر حالة التأهب القصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الصراعات التي تشهها ليبيا.[36]

وتظهر أولى تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية، حيث تواجه الجزائر تهديدا خطيرا على طول حدودها الممتدة على 982 كيلومترا مع ليبيا. في ظل غياب الأمن

العسكري من ليبيا الذي جعلها تشكل تهديدا وليس مصدرا للأمن، مما دفع الجزائر إلى حشد موارد كبيرة لتأمين حدودها.[37]

لقد أدى انعدام الأمن الناجم عن الحدود المكشوفة إلى تزايد نشاط الجماعات الإرهابية المستفيدة من الأسلحة الليبية المنهوبة، وهو ما أدى إلى انتشار الأسلحة بشكل خطير وأثر على الاستقرار الإقليمي، وخاصة الجزائر، وهو ما تجلى في الهجوم غير المسبوق على منشأة تيقنتورين للغاز، التي تعد حيوية للاقتصاد الجزائري. وقد كشفت التحقيقات أن المهاجمين قدموا من الأراضي الليبية..[38]

وفي ظل التطورات السريعة والقضايا الخطيرة التي تشهدها الساحة الليبية، سارعت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات أمنية، منها: استدعاء سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابلس، وإغلاق حدودها البرية مع ليبيا في مايو 2014، ونشر قوات عسكرية على طول حدودها، ورفع حالة التأهب الأمني للسفارات في المنطقة لحماية الدبلوماسيين، وإعلان حالة الطوارئ في الولايات الجنوبية القريبة من الحدود الليبية والمالية كإجراء احترازي ضد تدفق اللاجئين المحتمل.[39]

وأكدت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لحل الأزمة الليبية وإقامة شراكة للحلول السلمية (السياسية والاقتصادية والأمنية)، ورفض التدخلات الخارجية التي لا تراعي خصوصيات المجتمعات المحلية. وبادرت الجزائر إلى عدة جهود لإنهاء الأزمة، منها تشكيل لجنتين في عام 2014: لجنة أمنية عسكرية بقيادة الجزائر ولجنة سياسية بقيادة مصر للتنسيق بين الأطراف المتصارعة. كما دعت الجزائر وزراء خارجية الدول المجاورة للاجتماع خلال اجتماعات إقليمية في نفس العام لمناقشة الأزمة الليبية..[40] كما دعت الجزائر إلى بعث الحوار بين فرقاء الأزمة الليبية في اجتماع عقد يومي 10 و 11 مارس 2015 بالجزائر ضم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "برنارنادينو ليون" والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية " فديريكا موغبريني".[41] بالإضافة إلى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسوية الأزمة الليبية، أين أعلنت الدولتان عن توصلهما لاتفاق تعاون أمني بشأن ليبيا في 2017/03/06، وتستهدف الجزائر من تحركاتها المكثفة لحلحلة الأزمة الليبية سياسيا، خاصة بعد عدم تنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه بمدينة الصخيرات في 2015/11/17.[42]

وبالإضافة إلى مؤتمر برلين المنعقد في 2020/01/19 والذي ضم جميع دول الجوار الليبي من أجل تسوية سياسية للأزمة الليبية، فقد دعت الجزائر إلى إبرام لقاءات تجمع

جميع الأطراف الليبية المعنية بالأزمة من أجل تقريب وجهات النظر بينها وحفاظا على أمن ليبيا وأمن المنطقة وهو ما تجسد في الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول جوار ليبيا والذي ضم بالإضافة إلى وزير خارجية ألمانيا، وزراء خارجية كل من الجزائر، مصر، تونس، السودان، تشاد، النيجر، مالي، بهدف مناقشة التطورات الأخيرة في ليبيا وتداعياتها على الجوار الإقليمي، و ضرورة الحل الساسي للأزمة الليبية وإعادة بناء مؤسساتها.[43]

عموما فقد تضمنت الاستراتيجية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية النقاط التالية:

- دعم الاستقرار الوطني. - الإبقاء على مسافة واحدة مع كل الأطراف. - دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار " الليبي- الليبي" وتشكيل حكومة وحدة وطنية. - احتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.[44]

ختاما استند الموقف الجزائري من تسوية الأزمة الليبية على جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية التي ورثتها منذ استقلالها، والتي تقوم على جملة من " اللاءات" منها: لا لانتهاك سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، لا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، لا للخيار العسكري لتسويتها، لا لتدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد.[45]

**02 - الأزمة في شمال مالي:**

تعود جذور الأزمة المالية إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي. فقد عارضت قبائل الطوارق الوجود الفرنسي واعتبرته شكلاً من أشكال العبودية. وبدأت الانتفاضة الحقيقية في مايو/أيار 1990 عندما هاجمت قبائل الطوارق قوات الدرك الوطني في "تيرادان"، الأمر الذي أدى إلى اندلاع أعمال مسلحة في مختلف أنحاء شمال مالي..[46]

ويمكن النظر إلى الصراع باعتباره صراعاً اجتماعياً متجذراً من خلال فشل الحكومة المالية في تلبية المطالب الاجتماعية والهوية للسكان الشماليين، وخاصة في المثلث الاستراتيجي في غاو وتمبكتو وكيدال.[47] فالمشكلة العرقية في مالي تنبع من وضع قبلي أو مجتمعي جديد أثار سلوكيات صراعية لدى الطوارق، فهناك انعدام الثقة في النظام السياسي وتزايد مشاعر الخوف وانعدام الأمن بين الطوارق والمجموعات العرقية الأخرى، وخاصة مع قبائل الطوارق في البلدان المجاورة (الجزائر، ليبيا، النيجر). وقد أدى هذا إلى ظهور شكل من أشكال التضامن العرقي القائم على هوية محددة، مما أدى إلى معضلات أمنية ودعوات للانفصال عن الدولة الأم.[48]

وقد ساهم التدهور الاقتصادي في مالي واختلال التوازن في التنمية بين المناطق بشكل كبير في انتشار الصراع، بحيث تتركز الأنشطة الاقتصادية في الجنوب، فيحين يعاني الشمال التهميش، وقد دفع هذا الوضع الجماعات المسلحة، وخاصة الطوارق، إلى المطالبة بحقوقها ومحاربة عدم المساواة في الثروة، مما أدى إلى إضعاف الدولة وتنامي نفوذ الجماعات العرقية في مالي..[49]

وإلى جانب المطالب الاجتماعية والعوامل الاقتصادية، لعبت العوامل الخارجية دوراً هاماً، وخاصة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مثل فرنسا، التي كانت متورطة بشكل عميق في الأزمة المالية وقادت المناقشات في مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.[50]، واتبعت سياسة في منطقة الساحل الأفريقي، تقوم على تمكين مجموعة عرقية واحدة على حساب مجموعات أخرى، وإشراك قوى أجنبية مثل الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم النظام المالي ضد الجماعات الإسلامية..[51]

كما استفادت الجماعات الانفصالية من الوضع الداخلي وذلك بمجرد الإطاحة بنظام " أمادو توماني توري" ومن الوضع الإقليمي السائد بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، حيث عادت بقايا الجماعات ومنهم (اللفيف الترقي)، مدججة بأسلحة ثقيلة ذات نوعية يفتقدها الجيش النظامي المالي، الذي عجز عن مراقبته وبسط قوته وشرعيته على المثلث الاستراتيجي في الشمال المالي.[52]

- **الجهود الجزائرية للتعامل مع الأزمة في شمال مالي:**

سعت الدبلوماسية الجزائرية وبكل ثقلها من أجل تسوية النزاع في شمال مالي بالطرق السلمية تبعا لمبادئها الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية، الداعية إلى حسن الجوار، وحل النزعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعقيدتها الأمنية المعروفة، فمنذ بداية الصراع في أوائل التسعينيات وإلى غاية كتابة هذه الأسطر، حاولت الجزائر تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع في شمال مالي، وانخرطت في وساطة طويلة وشاقة عقدت في عدة جولات أهمها:

- **قمة جانت 8-9 سبتمبر 1990م:** وقد ضمت القمة الجزائر ومالي والنيجر وليبيا في مدينة جنات الجزائرية. وأكدت الدول المشاركة على ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال تطوير المناطق الحدودية وتحسين الظروف الاجتماعية. وشددت على تجنب استخدام القوة لحل قضايا الطوارق ووقف الهجمات المسلحة.[53] وقد قبل الأعضاء هذه التوصيات، مما أدى إلى عقد اجتماع وزاري لمتابعة المناقشات بعد أسابيع.[54]

- **اتفاقية تمنراست 1991:** تم التوصل إلى هذا الاتفاق بناء على طلب رئيس مالي للحكومة الجزائرية للعمل كوسيط، وضم الحكومة المالية وجبهة تحرير أزواد. ونص الاتفاق على وقف إطلاق النار ومنح الحكم الذاتي "لتمبكتو وكيدال"، وتعيين لجنة من 8 أعضاء من كل جانب مع 6 ممثلين جزائريين لتنفيذ الاتفاق.[55] الذي تضمن الالتزامات التالية:[56]

- وقف إطلاق النار والإفراج عن السجناء.- إعادة توطين المتمردين.- تقليص الوجود العسكري الحكومي في شمال مالي.- إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية.- تفكيك بعض القواعد العسكرية.- دمج المتمردين في القوات المسلحة بشروط.- تسريع عملية اللامركزية.- توجيه 47.3% من قروض برنامج الاستثمار الرابع إلى المناطق الشمالية.

- **لقاء الجزائر 1994:** عقد هذا اللقاء بين 10-15 ماي 1994 لمعالجة عقبات تطبيق اتفاقية باماكو، مثل دمج المقاتلين الطوارق السابقين، وصعوبة عودة اللاجئين، وتأخير تشكيل جهاز أمني[57]، تلا ذلك لقاء آخر في تمنراست بين 27-30 جوان 1994، الذي أظهر: إدانة الأوضاع في شمال مالي، وضرورة إعادة انتشار القوات العسكرية لتعزيز الأمن ثم انسحابها بعد استتباب الأمن، والالتزام باتفاقيات السلام الموقعة في ماي 1994، وتوحيد الجهود ضد العصابات. بالإضافة إلى تجنب ما يعرقل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاقية ماي 1994.[58]

وعلى هامش حفل أقيم بمدينة "تمبكتو" نظمته الحكومة المالية في 26 مارس 1996م، وحضره وزير الداخلية الجزائري تم الاتفاق على نهاية الاشتباكات وإحراق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي.[59]

- **اتفاقية الجزائر 2006م:** بعد تجدد التوترات بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، طلبت الأخيرة من الجزائر رسمياً إحياء جهود الوساطة القديمة.[60] وأدت المبادرات الدبلوماسية إلى مفاوضات توجت باتفاق تم توقيعه في الرابع من يوليو/تموز 2006، حضره إبراهيم بهانجا عن الطوارق، والجنرال أفوجونا كوني عن مالي، ووزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي، والوزير المنتدب للشؤون الأفريقية عبد القادر مساهل، والسفير الجزائري في باماكو عبد الكريم غريب مهندس هذا الاتفاق.[61]. وأكد الاتفاق على أهمية احترام سلامة أراضي مالي ووحدتها، وتعزيز السلام، والتركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشمال، وإنشاء مجلس إقليمي مؤقت لمهام التنسيق والتنمية. كما دعا إلى عقد منتدى للتنمية في كيدال في غضون ثلاثة أشهر من التوقيع.[62]

- **اتفاق الجزائر 20 فيفري 2007م:** بعد ظهور عدة نقاط خلافية في فهم وتطبيق بعض بنود الاتفاق السابق الذي جرى في جويلية 2006م، وعدوة الصراع بين الطرفين الأمر الذي أدى

إلى توقيع بروتكول 20 فيفري 2007م بالجزائر، والذي ضم ثلاث وثائق، الأولى خاصة بالإجراءات التي نصت عليها اتفاقيات السلام ولم تطبق، أما الثانية فتتعلق بوضع جدول زمني يحدد آجال إلغاء 3000 عنصر من التحالف وتجريدهم من أسلحتهم.[63]في حين تتعلق الوثيقة الثالثة بضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي.[64]

- **اجتماع جويلية 2008م:** بسبب فشل الاتفاق السابق (فيفري 2007م) واشتداد القتال مجددا بين الطرفين قامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 23 – 27 جويلية 2008م، وتوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، وضرورة إطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف، وإيجاد حلول لمسألة العائلات المتشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود تم انشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من 200 عضو من الطرفين بالتساوي.[65]

- **الوساطة الجزائرية في أزمة شمال مالي 2012م:** تركزت الجهود الجزائرية منذ عام 2012م، عقب الأحداث في شمال مالي، على التوصل إلى حل سلمي للصراع مع تجنب التدخل العسكري الأجنبي. وقد أدى هذا إلى التوصل إلى اتفاق الجزائر في 21 ديسمبر/كانون الأول 2012م، الذي يدعم الحل السياسي الشامل ويساهم في عزل التنظيمات الإرهابية.[66]

- **اتفاق السلام في مارس 2015:** إن الأوضاع المتردية والمضطربة في شمال مالي، وتعقد مسائل الأمن في هذه المنطقة خاصة بعد التدخل الفرنسي المدعوم من قبل بعض الدول (تشاد) في 2013م لمحاربة الجماعات الإرهابية المستغلة لتلك الأوضاع لتنتشر في كل جغرافية مالي[67]، أدى بالجزائر إلى مضاعفة جهودها من أجل نزع فتيل الحرب في المنطقة، وقد أدت هذه الجهود إلى تسوية الأزمة في شمال مالي، وذلك بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات من الحوار بين الحكومة المالية والأطراف المتنازعة[68]، وفي المرحلة السادسة تم التوقيع على اتفاق السلام و المصالحة يوم 01 مارس 2015م بالجزائر، وتم التوقيع على الاتفاق في مالي يوم 15 ماي 2015م في باماكو.[69]

وقد واجهت مالي انقلابين عسكريين في عامي 2020 و2021، مما أدى إلى تصعيد الأزمة ودفع جهود الوساطة. وبدأت الجزائر الوساطة في 11 يناير/كانون الثاني 2022، محذرة من عقوبات صارمة من جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أين تعهد زعماء المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات بحلول فبراير/شباط 2022م وتسليم السلطة، لكن هذا لم يحدث. واقترحت خطة الجزائر تمديد المرحلة الانتقالية ما بين 12-18 شهرًا. والدعوة إلى

تدشين نظام دستوري توافقي وجامع خلال عام 2022م، والحث على تحقيق مخرجات اتفاقية السلام والمصالحة لعام 2015م.[70]

- **انعكاسات الأزمة في شمال مالي على مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية:**

استندت جهود الوساطة الجزائرية في أزمة شمال مالي إلى سياسة خارجية تهدف إلى خلق الاستقرار في المنطقة والحفاظ على الوضع الراهن، خوفا من حدوث تغييرات جذرية قد تؤدي إلى الفوضى. وقد أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني المستمر في شمال مالي بشكل كبير على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال:

- الاضطرابات المختلفة في شمال مالي، وخاصة تمرد عام 2012، بالتزامن مع ما يسمى بالربيع العربي وسقوط النظام الليبي. وقد أدى ذلك إلى عودة الجماعات المسلحة التي تحاول فصل شمال مالي عن جنوبه[71]، مما زاد من مخاوف الجزائر من التدهور الإقليمي ودفع إلى بذل جهود دبلوماسية أقوى لحل الصراع.

- مخاوف من بروز أزمة سياسية في جنوب الجزائر، نابعة من احتمال امتداد الصراع الطوارقي إلى الجزائر، نظرا للحدود الممتدة على مسافة 1400 كيلومتر وصعوبة الرقابة عليها.[72]

- التجاذبات الصراعات في منطقة الساحل بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين في الآونة الأخيرة، والتي تتعارض مع رؤية الجزائر لحل أزمة مالي.[73]

- وجدت الجزائر نفسها محاطة بالعديد من الأزمات الإقليمية من كل الجهات (الأزمة الليبية، والأزمة المالية، والمعضلة الأمنية مع المغرب)، وهو ما دفعها إلى تفعيل آليات صلبة بالأساس كزيادة ميزانية الدفاع بشكل متسارع.[74]

- أدت أزمة مالي إلى تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة. وقد دفع الهجوم الإرهابي على منشأة تيقنتورين النفطية في يناير 2013 إلى تحول في سلوك الجزائر وعلاقتها بفرنسا، مما شكل تحديا لسياسة الجزائر بعدم التدخل وشكل تغييرا تاريخيا بالسماح بالتدخل الفرنسي.[75]

- لقد أثر تزايد الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل، وخاصة في شمال مالي، وعلاقاتها المعقدة مع الشبكات الإجرامية والتهريب بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري. وتخشى الجزائر أن تستغل الولايات المتحدة وفرنسا هذا الوضع لتبرير انتهاكات سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء[76]، ومع اكتساب الجماعات الإرهابية السيطرة في شمال مالي، ظهرت العديد

من المنظمات التي تنفذ الهجمات وتسببت في عواقب وخيمة على الجزائر، مثل هجوم منشأة الغاز في يناير 2013.[77] وتستخدم هذه الجماعات أيضًا الاختطاف من أجل الفدية كاستراتيجية، مما يسلط الضوء على التهديدات المستمرة للجزائر من عدم الاستقرار في شمال مالي والمخاوف بشأن الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة، ومن أبرز هذه الاختطافات على سبيل المثال لا الحصر اختطاف ضد أجانب على الأراضي الجزائرية (إسبانيين وإيطالية) في أكتوبر 2011م، وكذلك اختطاف القنصل العام وستة من معاونيه في أفريل 2012م، بعد الهجوم على مقر القنصلية الجزائرية بمدينة (غاو) في شمال مالي وبذلك اعتبرت استراتيجية الاعتداءات المسلحة والاختطافات مقابل الفدية سلاح في يد التنظيمات الإرهابية المسلحة في شمال مالي لتنفيذ عملياتها ضد الجزائر.[78]

وعلى الرغم من اتفاق السلام بين الأطراف المتصارعة، إلا أن تنفيذه واجهه تحديات بسبب انتهاكات وقف إطلاق النار المتكررة والاشتباكات بين القبائل المؤيدة للحكومة والمعارضة، مما أعاق الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة[79]، وهو ما تجلى مؤخرا من خلال إعلان الجيش الحاكم في مالي "إنهاء" اتفاق السلام لعام 2015 مع الجماعات الانفصالية الشمالية "بأثر فوري"[80]، مما أثار مخاوف أمنية لكل من مالي والمنطقة برمتها، وحذرت الجزائر من أن مثل هذه القرارات العسكرية تهدد وحدة مالي وسلامة أراضيها، مما قد يؤدي إلى حرب أهلية وتأخير جهود المصالحة الوطنية وتشكل في نهاية المطاف مصدر تهديد حقيقياً للسلام والاستقرار الإقليميين.[81]

لقد خلفت الأزمة في شمال مالي آثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة على الجزائر، مما أدى إلى زيادة قياسية في الإنفاق الدفاعي، وهو ما أثر على القطاعات الأخرى[82]،حيث ارتفعت ميزانية الدفاع من 8.01 مليار دولار في عام 2012 لتصل إلى 25.1 مليار دولار في عام 2025، وتشمل الآثار السلبية للإنفاق العسكري على القطاعات الأخرى والنمو الاقتصادي: استنزاف الموارد من القطاعات الإنتاجية، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب الواردات العسكرية، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الإنتاج المدني الذي تحول إلى القطاع العسكري، والتأثيرات السلبية على العمالة.[83]

وعلى الصعيد الاجتماعي، تشكل قضية اللاجئين تحديا كبيرا للجزائر بسبب الأزمة في شمال مالي، والتي أدت إلى دخول آلاف اللاجئين إلى البلاد، وهو ما يؤثر على التركيبة السكانية والقيم الاجتماعية في الجزائر، ويهدد التماسك الاجتماعي[84]، وقد يؤدي إلى تجنيد اللاجئين من قبل الجماعات الإرهابية الموجودة في المنطقة بهدف تنفيذ عمليات انتحارية أو مسلحة ضد

الجزائر[85]. فضلا عن ذلك، فإن ارتفاع عدد اللاجئين يعطل التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانتشار الأمراض والأوبئة.[86]

## المحور الثالث: مساعي الاستمراروضرورات التغييرفي مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

أدت العديد من الظروف الدولية والإقليمية من جعل استمرارية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية على النهج القديم يطرح الكثير من التساؤلات والتقييمات بين مؤيد لاستمرار هذه الثوابت، وبين من يرى أن هناك تراجع وتخبط في السياسة الخارجية وعدم ملائمتها للتغيرات الحاصلة.[87]وبالتالي ضرورة التغيير.

### 01- مساعي الاستمرارعلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

منذ الاستقلال، أظهرت السياسة الخارجية الجزائرية ثباتًا واستقرارًا، وخاصة في دعم القضايا العادلة مثل حركات التحرير. ومن القضايا الرئيسية قضية الصحراء الغربية، التي تنظر إليها الجزائر باعتبارها قضية إنهاء للاستعمار وحيوية للأمن في المغرب العربي ومتماشية مع القانون الدولي.[88] وأكد الرئيس عبد المجيد تبون على ذلك في اجتماع صحفي دوري، مشيرًا إلى أنها قضية عادلة على أجندة الأمم المتحدة تسعى إلى حل سلمي.[89] بالإضافة إلى ذلك، تقدم الجزائر دعمًا ثابتًا لفلسطين، حيث كرر الرئيس تبون ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدًا التزام الجزائر بمساعدة الدول المضطهدة في نضالها من أجل الحرية والحق الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس.[90]

إن ثبات الجزائر على مبادئها يتجلى كذلك من خلال دعوتها دوما في سياستها الخارجية والأمنية إلى تحلي كل دولة بنظام أمني خاص بها، وباستقلال أمني بعيد عن أي ضغط خارجي أو تواجد أجنبي على أراضيها، لهذه الأسباب رفضت الجزائر سنة 2013م طلب روسيا منحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة رفضها بمبدأ السيادة وحسن الجوار[91]. انطلاقا من هذا المبدأ سعت الجزائر إلى اكتساب موجبات القوة التي تصب في خانة الدفاع عن السيادة الوطنية التي تتصدر كل الأولويات والحرص على المبادئ المتجذرة على صون علاقات الجوار وإرساء السلم. وفي هذا المنحى، لا ترمي الجزائر من خلال تطوير قدراتها الدفاعية للتهديد أو الاعتداء، بل تحرص دوما أشد الحرص على صون علاقات حسن الجوار التي تجمعها بمحيطها المباشر كما تسعى للتعاون مع مختلف الدول في المجال الأمني لإرساء السلم، وذلك ضمن سياسة دأبت عليها انطلاقا من مبدأ راسخ وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[92]

هذا المبدأ الأخير بقي ثابتا إلى يومنا هذا[93] وتجلى بشكل واضح من خلال الموقف الجزائري من أحداث ما يسمى بـ "الربيع العربي"، حين عدّت الجزائر ما يحدث في الدول التي مستها هذه التحولات شأنا داخليا من حق حكومات هذه الدول التعامل معه، وذلك في إطار احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.[94] ورغم الانتقادات الواسعة من الداخل والخارج، تظل الجزائر متمسكة بمبادئها، معتقدة أن التحديات التي تواجه سيادتها تهدد الوحدة الوطنية وتعرض الدول المجاورة للخطر، مؤكدة بذلك منظورها الأمني ورؤيتها السليمة للسياسة الخارجية، خاصة بعد سقوط نظام القذافي و ما تلى ذلك من احداث (الهجوم الارهابي على تيقنتورين، والأزمة في شمال مالي).[95]

وقد جددت الجزائر تمسكها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في كل المناسبات، حيث دعا الرئيس تبون في الكلمة التي ألقاها خلال أشغال القمة التاسعة عشر لحركة عدم الانحياز، المنعقدة بالعاصمة الأوغندية كمبالا في الفترة ما بين 19 و 20 يناير 2024م إلى تجديد الالتزام بالمبادئ التأسيسية للحركة، القائمة على قيم العدالة واحترام الالتزامات الدولية وسيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحماية المصالح المتبادلة وتعزيز المنظومة المتعددة الأطراف، كركائز أساسية لبلوغ الأهداف التي سطرها الآباء المؤسسون للحركة، والمنبثقة عن روح ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ باندونغ، والمتسقة مع أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030.[96]

وتتجلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في الاستقرار والاستمرارية من خلال التزامها بالحلول السلمية للنزاعات الإقليمية، مثل الأزمة الليبية والوضع في شمال مالي أين أكد الرئيس عبد المجيد تبون على التزام الجزائر بالحوار وأعرب عن ارتياحه للاتفاق الليبي الذي تم التوصل إليه في سويسرا.[97] كما جددت الجزائر تأكيدها على عزمها مساعدة مالي على التغلب على تحدياتها ورفضها استخدام القوة لحل النزاعات.[98]

### 02- ضرورة التغيير في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

رغم الاستمرارية التي طبعت بها السياسة الخارجية على مستوى مبادئها وتوجهاتها في بيئتها الإقليمية، عرفت هذه المبادئ نوعا من التغيير الذي يمكن وصفه بـ: "التغيير التكيفي" حسب تصنيف "تشارلز هرمان"، الذي حسبه يحدث على مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع ثبات أهداف وأدوات السياسة الخارجية، أي عدم التغير كليا في السياسة الخارجية وإنما يكون أقرب إلى التكيف أكثر منه إلى التغيير[99]، وبناءً على هذا فإن السياسة

الخارجية في محيطها الإقليمي عرفت تغيرا ملموسا لا يشير إلى تحول كامل فيها، ولا يستبعد في الوقت نفسه وجود استمرارية في أبعادها العامة.[100]

إن التحديات التي تفرزها البيئة الإقليمية والدولية تفرض على الجزائر إعادة النظر في الكثير من السياسات التي اتبعتها، وتفرض عليها لعب دور الفاعل الأقوى إقليميا في المنطقة بحكم مواردها وموقعها الجغرافي، وباعتبار تأثيرها على مستوى دوائرها الإقليمية (شمال افريقيا، الساحل والمغرب العربي).[101] فمنذ عام 2012م كانت هناك حاجة إلى ضرورة جعل بعض مبادئ السياسة الخارجية مرنة قابلة للتعديل، أو حتى الاستثناء، ففي الأزمة الليبية أظهرت الجزائر تمسكا قويا جدا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وكانت بصدد فقدان عمقها الاستراتيجي بسبب تمسكها بهذا المبدأ على نحو صلب، في عالم يشهد تحولات جذرية متمايزة عن عالمها القديم.[102] ففي هذه الفترة واجهت السياسة الخارجية "معضلة أخلاقية"، إذ استعصى عليها التوفيق بين مبادئها والمحافظة على مصالحها، بحيث أصبحت هذه المبادئ محل جدل واسع بسبب الموقف من بعض القضايا على غرار الموقف من الأزمة الليبية التي تحولت فيها المعارضة لاحقا إلى جزء شرعي من العملية السياسية، وبالتالي وجدت الجزائر نفسها في موقف صعب من خلال التوفيق بين "عدم التدخل" و "الشرعية".[103] وكذا التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وباتت تعيش حالة من العجز والانكفاء لتمسكها بمبدأ السيادة الذي جعلها تقف موقف المتفرج على ما يحدث في دول الجوار.[104]

ونتيجة للتهديدات الأمنية اللا تماثلية التي أفرزتها البيئة الإقليمية للجزائر خاصة تلك الناتجة عن الأزمتين في كل من ليبيا وشمال مالي، أين تضاعف دور الجماعات الإرهابية والجماعات الدينية المتطرفة التي تنشط في بيئة هشة ميزها ضعف الدول ومناطق خارج عن سلطة الدولة وغياب أو ضعف الأجهزة العسكرية والأمنية للدول المجاورة، استشعرت الجزائر خطورة عدم قيامها بضربات وهجمات استباقية لتلك التهديدات الأمنية التي تواجهها خارج حدودها.[105] هذه التطورات الحاصلة في العديد من دول الجوار من تنامي الحركات الانفصالية وحركات التمرد العسكري (خاصة في شمال مالي) الناجمة عن التهميش والاقصاء واستبعاد السكان الطوارق والقبائل العربية من الحكم ينجر عنه جملة من المعضلات والتحديات على الأمن القومي الجزائري، وهو يدعو إلى التساؤل عن مدى تغيير السياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذه المشاكل.[106]

لقد أصبحت الضرورة تستدعي البحث عن آليات غير تقليدية بهدف التصدي لكافة أشكال المخاطر والتهديدات اللا تماثلية أمرا حتميا للسياسة الخارجية والأمنية الجزائرية وتطوير لمقاربات قادرة على توسعة النفوذ وتشكيل البيئة الإقليمية المناسبة للمصالح العليا للبلاد.[107]

ولهذا فقد سجلت مواضيع السياسة الخارجية حضورا قويا ولافتا في خطاب الرئيس عبد المجيد تبون، التي جاءت رؤيته لها مختلفة عن السياسات الخارجية السابقة، والذي أعلن عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لا سيما جوارها الاقليمي[108]، وجاءت تحت عنوان كبير: سياسة خارجية دينامية واستباقية وأن هذا من شأنه أن يؤمن مكانة البلاد "كقوة إقليمية"[109]، متعددة ومتجددة وتطرح رؤية جديدة مع الحفاظ على الثوابت والمبادئ الأصلية للسياسة الخارجية الجديدة.[110] فالمساعدات المالية التي تقدمها الجزائر لدول الجوار في إطار محاربة الإرهاب، ودبلوماسية الوساطة، والاكتفاء بسياسة ردود الفعل، والتباطؤ في تحيين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية المناسبة للبلاد مع الأوضاع الإقليمية والدولية الجديدة، تظل محدودة التأثير وغير قادرة على التصدي للتهديدات اللا تماثلية الجديدة التي تتعرض لها الجزائر (في ظل حروب الجيل الرابع والجيل الخامس، والإرهاب المعولم)، وهو ما من شأنه أن يعرض الجزائر لحالة دائمة من التهديدات والمخاطر اللا منتهية، ويفقدها القدرة على التنبؤ بسلوكات الفواعل المحيطة.[111]

وعليه فقد حمل دستور 2020م تغيرا مهما في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية عندما منح للجيش الحق في التدخل خارجيا، وهذا ما يدل على انتقال الجزائر من مقاربة دفاعية/دفاعية إلى مقاربة دفاعية/ هجومية، أي الانتقال من فكرة حماية الأمن القومي داخليا إلى شن هجمات استباقية في حالة التأكد من خطر التهديدات على أنها، وذلك بعد مصادقة ثلثي البرلمان على ذلك.[112]وعليه فإن السياسة الخارجية الجزائرية شهدت تغيرا **كيفيا** على مستوى الاهتمام الموجه إلى القضايا المتنوعة الإقليمية، والتي امتزجت بالمبادئ والأهداف التقليدية، غير أنها شهدت تغيرا تكتيكيا في أدوات تنفيذ تلك السياسة، وذلك بإتاحة المجال أمام تحريك القوات المسلحة الجزائرية للانخراط في عمليات حفظ السلام الإقليمي، بما يعزز من تحقيق تواجد استباقي لها في مناطق التوتر التي تؤثر على أمنها القومي.[113]

هذا التحول في رؤية تجسيد سياسة خارجية استباقية وفاعلة في مناطق التهديدات على حسب مصلحة السياسة الخارجية الجزائرية، وحتى لا تبقى الجزائر تمارس أقولا دون أن يتبعها تفعيل لوجود قوات عسكرية تدعم المواقف السياسية.[114]

**خاتمة:**

بعد دراسة تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من خلال عرض أهم التحولات والمستجدات الحاصلة في كل من (الأزمة الليبية، والنزاع في شمال مالي)، وكيفية استجابة صانع القرار الجزائري للتهديدات والتحديات المطروحة وفقا للمبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال معالجة إشكالية مدى نجاعة تلك المبادئ في ظل الظروف الإقليمية المتغيرة؟ خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- أدت الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالجزائر منذ الاستقلال إلى تأصيل ثوابت ومبادئ مستقرة في سياستها الخارجية لا تتغير.

- عملت الجزائر على حل الأزمات الإقليمية وخاصة الأزمتين في كل من (ليبيا ومالي) وفقا لمبادئها الأساسية لسياستها الخارجية، من خلال اعتماد آلية الوساطة ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة، واستبعاد الخيار العسكري.

- عملت الجزائر على انتهاج مقاربة تنموية وتعاونية، واعتماد استراتيجية مرنة وشاملة في حل الأزمات الأمنية والسياسية في بيئتها الإقليمية، انطلاقا من مبادئها الراسخة في السياسة الخارجية، وهو ما جعل البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ نظرا لخطورة التحديات التي حملتها تلك الأزمات خاصة في ليبيا وشمال مالي، والتي جعلت منها تقف موقف رد الفعل لا موقف الفاعل والمبادر.

- الملاحظ أن بعض المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية الجزائرية بدأ يطرأ عليها بعض التكييف لكن دون مراجعة للخيارات الاستراتيجية.

- أن الطابع الرسمي والمؤسساتي من خلال دسترة مشاركة الجيش الجزائري في عمليات السلام في المناطق التي تشهد توترات خارج الحدود الجزائرية، يعتبر مزودا للأمن والاستقرار، غير أنه لا يعالج إلا جزءً من المشكلة الأمنية، خاصة في حالة استمرار الاضطرابات والتحولات في البيئة الإقليمية للجزائر.

**التوصيات:**

- تحتاج الجزائر إلى إجراء العديد من التغييرات في سياستها الخارجية والأمنية بسبب التحولات السريعة في البيئة الدولية والإقليمية.

- من المهم تطوير سياسة خارجية فعّالة تجمع بين الوساطة لأنهاء الأزمات والنزاعات وعدم التحيز إلى الجانب الرسمي لهذه الدول.

- ضرورة مراجعة مبادئ السياسة الخارجية وإعادة تكييفها مع المستجدات والظروف الحالية، نظرا لاستعصاء تبرير مواقفا من الأزمات الإقليمية من خلال نفس المنطلقات.

- الجزائر مجبرة اليوم قبل الغد وبحكم المصلحة القومية على التأثير على بؤر التوتر في جوارها الإقليمي، لأن أمنها الإقليمي المباشر على المحك.

- تمتلك الجزائر كل المقومات التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤهلها لكي تصبح قوة إقليمية مؤثرة في محيطها المغاربي والافريقي، فهي مركز ذو ثقل إقليمي تستطيع من خلاله أن تصبح قوة عالمية ان استنفرت كامل قدراتها وغيرت من المعاني التقليدية التي بنيت عليها مبادئها في السياسة الخارجية.

- هناك حاجة إلى تغييرات جوهرية في كيفية تحقيق أهداف السياسة الخارجية، والتركيز على القوة الناعمة وامتلاك إرادة سياسية مرنة تتوافق مع التطورات الإقليمية والدولية الجديدة.

**الهوامش:**

[1] Grimoud Nicoul, la politique extérieure de l'Algérie 1962-1978, paris, (ed) Karthala, 1984, p 09.

[2] مزيان إيجر أمينة، التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل والثوابت، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، 2006-2007، ص 120.

[3] chikh slimane, l'Algérie ét la reforme de l'ordre international, renue de l'institut national d'etudes des stratégie globale 2 éme semestre 1991, p 35.

[4] ينظر : المادة 91 من دستور 1976، الجريدة الرسمية العدد 94 المؤرخ في 02 ذو الحجة 1436هـ الموافق ل/ 29 نوفمبر 1976م.

[5] مماد صليحة، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الافريقي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران (02)، 2019/2018، ص ص 127-128.

[6] بن الشهب عبد الرؤوف، كيبش عبد الكريم، السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2، العدد 14، 2018، ص 502.

[7] فلاك نور الدين، مطبوعة دعم بيداغوجية تحت عنوان: " السياسة الخارجية الجزائرية" موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص: علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2019، ص 76.

[8] لحلوح بلقاسم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2004، ص 56.

[9] مرحوم عبد الرحيم، ملامح السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، عدد خاص، 2017، ص 29.

[10] hammadi tala jassim, peace ful methods of resolving international disputes, zac conférence séries: social sciences and humanities (zaccs: ssh), 3 rd international humanitarian conférence, baghdad, volume 001, Issue 01, 2024, p224.

[11] Bouhellala Mohamed, algérien diplomacy's efforts in setting international disputes, el hiwar el thakafi revue, volume: 12/ n°:2, université abd el hamid ibn badis de mostghanem, Algérie, 2023, p 426-427.

[12] لحلوح بلقاسم، مرجع سابق، ص 55.

[13] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الأزمات الإقليمية والدولية، على الرابط: Mfa.gov.dz/ ar/ foreign- policy/ international- and- regional- issues/ regional- and international- crises. تاريخ التصفح: 2024/11/10.

[14] سعد الله عمر إسماعيل، تقرير المصير السياسي في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 04.

[15] دندن جمال الدين، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة فلسطين)، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 7، عدد 01، 2022، ص 287.

[16] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2010-2011، المرجع السابق، ص 31.

[17] مماد صليحة، المرجع السابق، ص 131.

[18] رقولي كريم، السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي- الأغواط، المجلد 02، العدد 03، ص 404.

[19] بكاي منصف، دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الافريقية، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر (02)، المجلد 01، العدد 01، 2014، ص 95.

[20] مناصري زهرة، البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات افريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 15.

[21] زروقة إسماعيل، "انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأفريقية كاستراتيجية براغماتية لتعظيم المصالح"، مداخلة في الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: " دور الآليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر "نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل" المنعقد يوم 14 جوان 2021 عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد google meet، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 03.

[22] بن الشهب عبد الرؤوف، كيبش عبد الكريم، المرجع السابق، ص 504.

[23] بن الشهب عبد الرؤوف، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999م-2018م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة 03- 2018-2019، ص 125.

[24] مماد صليحة، المرجع السابق، ص 128.

[25] المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول: مقاصد الهيئة ومبادئها، منشورات الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text ، تاريخ التصفح: 2024/11/10.

[26] مماد صليحة، المرجع السابق، ص 128.

[27] خبيزي وهيبة، النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد02، العدد 01، 2016، ص 282.

[28] العايب سليم، المرجع السابق، ص 34.

[29] زغوني رابح، أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، دراسة حالة "الربيع العربي" سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 23،تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، ص 89.

[30] مرحوم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 31.

[31] بلقاسمي مولود، الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد11،بتاريخ: 20217/12/02، على الرابط: http://jilrc.com/archives/7351#_ftn2، تاريخ التصفح: 2024/11/13.

[32] غربي محمد، قلواز إبراهيم، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، المجلد 04، العدد 07، جويلية 2014، ص 26.

[33] شافعي بدر ، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 19 مارس/ آذار 2015، على الرابط: http://studies.aljazeera.net، تاريخ التصفح: 2024/11/13.

[34] تبينة راوية، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد02، (جوان 2019)، ص 214.

[35]سعداوي عمر ، تحديات الأمن القومي الجزائري في ضوء الأزمة الليبية بعد 2011، مركز المتوسط للدراسيات الاستراتيجية، بتاريخ: 04 أكتوبر 2023، على الموقع: https://mediterraneancss.uk/2023/10/02/algerian-national-security، تاريخ التصفح: 2024/11/13.

[36] مسالي ليلي، حمدوش رياض، توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بين متطلبات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، مجلة المعيار، جامعة العلوم الاسلامية الأمير عبد القادر- قسنطينة، المجلد 26، العدد 64، 2022، ص 1032.

[37] بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015، ص 168.

[38] سعداوي عمر ، المرجع السابق.

[39] سليماني مباركة، تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة سوق أهراس، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 247.

[40] هبة خالد جمال عبد الرزاق، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 03 مايو 2023، على الرابط : https://democraticac.de/?p=89553، تاريخ التصفح: 2024/11/14.

[41] بوستي توفيق، المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، المجلد 10، العدد 03/ جويلية/ 2021، ص 691.

[42] حجازي عبد اللطيف، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية... الرؤية والتحركات، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ 2017/03/09، على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2562، تاريخ التصفح: 2024/11/14.

[43] بوستي توفيق، المرجع السابق، ص 693.

[44] معو زين العابدين، حمايزية راندة، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، المجلد 07، العدد 12، جانفي 2018، ص 88.

[45] وحدة الدراسات السياسية ،الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بين التغيير والاستمرارية: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية سلسلة تقييم حالة، بتاريخ: 07 تموز يوليو 2020،على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx، تاريخ التصفح: 2024/11/15.

[46] بوحادة سارة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة في شمال مالي، بحوث ودراسات، المجلد 2، العدد 5، مارس 2017، ص 102.

[47] مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014م، ص 11.

[48] مشرط يحي، الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر 2018، ص 337.

[49] بارش أحلام، رقولي كريم، دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي- بريكة،المجلد 04، العدد 03، 2021م، ص 515.

[50] تقدير موقف، أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، بتاريخ: فبراير 2013، على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Frances_Recent_Military_Intervention_in_Mali.aspx،
تاريخ التصفح: 2024/11/20.

[51] بارش أحلام، رقولي كريم، المرجع السابق، 515.

[52] مصطفى صايج ، المرجع السابق، ص 12.

[53] قارة ليلى، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 2010/1963م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، ماي 2011، ص 79.

[54] إيدابير أحمد، المشكلة الأمنية في مالي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2018-2019، ص 253.

[55] خيراني بن ملوكة، طيبي عيسى، دور الجزائر في التسوية السلمية للنزاع المسلح شمال مالي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 02، 2021م، ص 487.

[56] لبال نصر الدين، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي: مالي أنموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة1، المجلد06، العدد 10، جانفي 2017، ص 558.

[57] خيراني بن ملوكة، طيبي عيسى، المرجع السابق، ص 487.

[58] قارة ليلى، المرجع السابق، ص 84.

[59] لبال نصر الدين، المرجع السابق، ص 560.

[60] خيراني بن ملوكة، طيبي عيسى، المرجع السابق، ص 488.

[61] إدابير أحمد، المرجع السابق، ص 257.

[62] لبال نصر الدين، المرجع السابق، ص ص 561-562.

[63] قارة ليلى ، المرجع السابق، ص 86.

[64] خيراني بن ملوكة، طيبي عيسى، المرجع السابق، ص 488.

[65] دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014م، ص 286.

[66] لبال نصر الدين، المرجع السابق، ص 563.

[67] العايب سليم، السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص 252.

[68] عشوي علي، الوساطة كآلية لحل النزاعات الدولية دراسة في الوساطة الجزائرية في مالي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020/2019م، ص 192.

[69] مزياني فيروز، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2021/2020، ص 137.

[70] علي محمد حسين وآخرون، تعثر المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في مالي، مجلة الدراسات الافريقية، كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة، مجلد 45، عدد 04، ج1، أكتوبر 2013م، ص ص 590- 591.

[71] عشوي علي، المرجع السابق، ص 256.

[72] بوحادة سارة ، المرجع السابق، ص 103.

[73] - بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ: 24 يناير 20125، على الرابط: https://democraticac.de/?p=8205، تاريخ التصفح: 2014/11/23.

[74] خشيب جلال، قوة إقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم متغير- تأملات نقدية في ضوء مقاربة القوة الناعمة، مجلة تجسير، جامعة قطر، المجلد 04، العدد 01، 2022م، ص 74.

[75] بن عنتر عبد النور، سياسة الجزائر الأمنية: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا، مجلة سياسات عربية، معهد الدوحة للدراسات العليا، المجلد 10، العدد 55، آذار/ مارس 2022، ص 31.

[76] بن سعيد خديجة، رهانات وتداعيات أزمة الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري (دراسة حالة العلاقات الجزائرية المالية)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات استراتيجية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2024/2023، ص 123.

[77] بوحادة سارة ، المرجع السابق، 103.

[78] بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014م، ص ص 108-110.

[79]بوحية وسيلة، دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية، حوليات جامعة الجزائر 1بن يوسف بن خدة، المجلد 34، العدد 02، 2020م، ص 151.

[80] المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاقا للسلام مع الانفصاليين، بتاريخ: 2024/1/26، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2024/1/26، تاريخ التصفح: 2024/11/25.

[81] الشيخ محمد، مالي انسحبت من اتفاق سلام رعته الجزائر... والأخيرة تحذر من «حرب أهلية» أزمة دبلوماسية بتداعيات إقليمية، بتاريخ: 26 يناير 2024 م .16 رَجب 1445 هـ، على الرابط: https://aawsat.com، تاريخ التصفح: 2024/11/25.

[82] بودن زكرياء، المرجع السابق، ص 111.

[83] غانية هيفاء، ريبي رياض، الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تجريبية للفترة 1973- 2016، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، المجلد 13، العدد 02، 2019، ص 435.

[84]بوحادة سارة ، المرجع السابق، ص 104-105.

[85] بودن زكرياء، المرجع السابق، ص 112.

[86]بوحادة سارة ، المرجع السابق، ص 105.

[87] عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة1، العدد 07، جويلية 2014، ص 16.

[88] مماد صليحة، المرجع السابق، ص 351.

[89] رئيس الجمهورية: التكتل المغاربي يهدف الى إحياء العمل المغاربي المشترك دون إقصاء أي طرف، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 2024/03/31، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/159770، تاريخ التصفح: 2024/11/25.

[90] الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس تبون ... عودة الجزائر إلى واجهة الأحداث الإقليمية والدولية، الإذاعة الجزائرية، بتاريخ: 2023/12/18م، على الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37371، تاريخ التصفح: 2024/11/25.

[91] خشيب جلال، المرجع السابق، ص 73.

[92] الاستمرار على نهج اكتساب موجبات القوة يرمي إلى الدفاع عن السيادة الوطنية، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 2023/07/12، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/146755-2023-07-12-18-30-32، تاريخ التصفح: 2024/11/25.

[93] مماد صاليحة، المرجع السابق، ص 352.

[94] رابح زغوني، مرجع سابق، ص 90.

[95] المرجع نفسه، ص 93.

[96] الرئيس تبون يدعو إلى تجديد الالتزام بالقيم والمبادئ التأسيسية لحركة عدم الانحياز، وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ: 2024/01/19م، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/algerie/155429-2024-01-19-16-13-32، تاريخ التصفح: 2024/11/26.

[97] الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس تبون ... عودة الجزائر إلى واجهة الأحداث الإقليمية والدولية، الإذاعة الجزائرية، بتاريخ: 2023/12/18م، على الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/37371، تاريخ التصفح: 2024/11/26.

[98] كلمة الرئيس عبد المجيد تبون في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ: 19 أيلول/ سبتمبر 2023م، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123822، تاريخ التصفح: 2024/11/26.

[99] بن عائشة محمد الأمين، الصين هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/ برلين، بتاريخ: 07 فبراير 2023، على الرابط: https://democraticac.de/?p=72673، تاريخ التصفح: 2024/11/26.

[100] عطية إدريس، الدوائر الجيوستراتيجية للتغيّر في السياسة الخارجية الجزائرية، ستراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية، : المعهد العسكري للتوثيق والتقييم والاستشراف، العدد 09، السداسي الأول، 2018، ص 65.

[101] عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص 16.

[102] خشيب جلال، المرجع السابق، ص 74.

[103] بوزيدي يحي، السياسة الخارجية .. تغير تحت اكراهات بيئة مضطربة، مركز الجون، بتاريخ: 2022/08/25م، على الرابط: https://www.aljoun.org/ar/pages/topics/algerian_foreign_policy.php، تاريخ التصفح: 2024/11/27.

[104] قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ: 29 يناير 2014م، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html، تاريخ التصفح: 2024/11/27.

[105] بوزيدي يحي، المرجع السابق.

[106] عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص 17.

[107] خشيب جلال، المرجع السابق، ص 75.

[108] الصديقي سعيد، هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم؟ بتاريخ: 2020/03/12م، على الرابط: https://mipa.institute/7431، تاريخ التصفح: 2024/11/27.

[109] yahia h.zoubir, Op.Cit., p01.

[110] زيتوني محمد، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، المجلد08، العدد 02، 2024، ص 489.

[111] خشيب جلال، المرجع السابق، ص 75.

[112] يحي بوزيدي، المرجع السابق.

[113] عبد المنعم علي، تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 2021/05/23م، على الرابط: https://ecss.com.eg/14873، تاريخ التصفح: 2024/11/27.

[114] زيتوني محمد، المرجع السابق، ص 490.